اللغة فالفرق بينهما قال في مختار الصحاح الطبع السجية التي جبل عليها الانسان
وهو في الاصل مصدر و الطبيعة مثله وكذا الطباع بالكسر انتهى وقول بعض
الافاضل ان الطبع هو قوة للنفس يحكم بالاحكام من غير فكر و نظر قريب
من هذا والمراد بها هنا بالطبع الذات فمعنى بطبيعة بذاته و لفظ من
مجرور بمن والهاء ايضا مجرور محلا اضافة لفظ عايد الى الامام فهو من
اضافة المصدر الى الفاعل والحكي بوزن الفعل ضد المزجور وصفة
اللفظ والجار والمجرور في محل النصب على انه حال من فاعل يعلق وهو ما الموصولة
ينابيع مرفوع على انه فاعل ينفجر وهو اسم لفظ ينابيع جمع ينبوع وهو
عين الماء الخ مجرور بمضاف اليه لينابيع ومحل الموصول مع الصلة رفع على
انه فاعل يعلق وانما قلنا ان من لفظه حال من فاعل يعلق لانه لا يجوز
ان يكون حالا من الضمير المجرور في منه لوجوه ثلثة الوجه الاول ان الحال
اما لبيان هيئة الفاعل او المفعول كما مر وهذا الضمير ليس بفاعل
ولا مفعول فلا يكون حالا منه يرد عليه ان هذا الوجه لا يدل على عدم جواز
كونه حالا من ضميره لانه كون الحال لبيان هيئة الفاعل او المفعول اكثري لا
كلي على ما اعترف به الشارح فيما سبق الوجه الثاني انه اذا كان ذو الحال
معرفة يجوز تقديمه على الحال لان حق الحال التاخير عن صاحبه وانما يجوز
تقديمه على ذي الحال النكرة لدفع الالتباس بالصفة فانه لو تاخر التبس
بالصفة في حال النصب نحو قولنا ضربت رجلا كريما ثم قدمت في حال
الرفع والجر وان لم يلتبس طرد الباب وهذا الضمير معرفة فيجوز اي

اي يلزم اي يجوز على تقدير كونه حالا منه تقديمه على هذه الحال وهي من لفظه
فيكون تقديره اي الطعام حتى يعلق بطبعه منه من لفظه الحلو وهذا التقدير
غير جائز لانه يلزم منه اي من هذا التقدير تقديم ما في حيز الصلة وهو منه
على مبتداء راجع الى ما وقوله من اي لفظه منه خبره والجملة معترضة وقوله
على الموصول متعلق بقوله تقديم وهو اي الموصول هنا اي لفظ ما وما
في حيز الصلة اي الشئ الذي يكون في حيز الصلة لا يتقدم عليه اي على الموصول
لانه ما في حيزها في حكم الصلة والصلة لا يتقدم على الموصول لان الصلة
لكونها مبينة للموصول صار كالجزء الثاني فلا يجوز تقديم شئ من الصلة
وابعاضها على الموصول لعدم تمام التقديم الجزء الثاني من الشئ وجزء ذلك
الجزء الثاني على ذلك الشئ لاستلزامه تقديم الشئ على نفسه كما لا يخفى وكذا
ما في حكمها والحاصل انه لا يجوز ان يكون من لفظه حالا من ضميره اذ لو جاز
لوجب لجاز تقديمه والتالي باطل للاستلزام الخ فالمقدم مثله الثالث ان
من لفظه مقدم على هذا الضمير والحال لا يتقدم على صاحبها المجرور بالاضافة
اللفظية او المعنوية بالاتفاق او بحرف الجر في الاصح فلا يقال مررت
جالسة بهند لان الحال تابعة لذيها لانها صفة لها في الاصل فلا يقع حيث
لا يقع متبوعها والمجرور بالاضافة او بالحروف لا يتقدم على الجار فكذا
الحال لا يتقدم عليه وانما قال في الاصح لان البعض جوز تقديمها على
المجرور بالحروف بناء على ان حرف الجر من تمام معنى الفعل فيكون قولك
ذهبت بهند راكبة في قوة اذهبت هندا راكبة فكما يجوز تقدم الحال

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)